

الشفوية على موعد مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- أولاً، مشروع قانون رقم 1.13 ينسخ ويعوض الباب الثالث المتعلق بمسطرة الأمر بالأداء من القسم الرابع من قانون المسطرة المدنية، والمادة 22 من القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

- ثانياً، مشروع قانون رقم 80.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 01.07 القاضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي وتغيير وتتميم القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- ثالثاً، مشروع قانون رقم 105.13 يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.13.657 الصادر في 6 ذي القعدة 1434 (13 سبتمبر 2013) بنسخ وتعويض القانون رقم 120.12 المتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والدعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات.

- رابعاً، مشروع قانون إطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

كما توصلت رئاسة المجلس كذلك بالنصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 085.13 يتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 065.13 يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة وبالوضع القانوني لأعضائها، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 62.12 المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

4- مشروع قانون رقم 15.12 يتعلق بالوقاية من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم ومحاربه وتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

5- مشروع قانون رقم 105.12 يتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

6- مشروع قانون رقم 104.12 يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، والمحال على مجلس المستشارين كذلك من مجلس النواب؛

- ثم مشروع قانون رقم 20.13 يتعلق بمجلس المنافسة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

8- مشروع قانون رقم 104.13 يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم

محضر الجلسة رقم 930

التاريخ: الثلاثاء 11 ربيع الآخر 1435 (11 فبراير 2014)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقاً لأحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، أدعو المجلس لقرائة الفاتحة على روح المستشار أحمد الجوهري الذي وافته المنية يوم أمس على إثر حادثة سير، سائلين الله عز وجل أن يسكنه فسيح جنانه ويلهم أهله الصبر والسلوان.

الجميع وقوفاً:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبودوح، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

في البداية، أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة

الإضافي لهذه الاتفاقية الموقعة بستراسبورغ في 28 يناير 2003، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

19- مشروع قانون رقم 56.13 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في الميدان الجنائي، الموقعة بلندن في 15 أبريل 2013 بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

هذا، كما أحيط المجلس علماً كذلك أن السيد وزير العدل والحريات طلب برحمة السؤال الفريد الموجه لوزارته في آخر الجلسة نظراً لارتباطه بنشاط حكومي.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 11 فبراير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتائية: سؤال واحد؛

- عدد الأجوبة الكتائية: جوابان.

شكراً للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها تسعة أسئلة.

السؤال الأول موجه للسيد وزير التربية الوطنية، موضوعه الخلل البيداغوجي في منظومتنا التعليمية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

عندما نطرح مسألة الخلل البيداغوجي في منظومتنا التربوية، نتحدث عن خلل بنيوي واستراتيجي واختلال نسقي بين جوهر ولب العملية التعليمية والتربوية والتكوينية، لأن الجانب البيداغوجي عن طريق الوسائل الديداكتيكية والمناهج المعتمدة يهدف إلى ترسيخ مجموعة من الكفايات والمهارات والقدرات وفق منظومة قيم، من بينها:

- ترسيخ الهوية بشقيها العروبي والأمازيغي؛

- التفتح على مكاسب ومنجزات الحضارة الإنسانية المعاصرة؛

2.13.650 الصادر في 4 ذي القعدة 1434 (11 سبتمبر 2013) بجل وكالة الشراكة من أجل التنمية وتصفيتها، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- المشروع التاسع، وهو الذي يحمل رقم 55.13 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المطلوبين الموقعة بلندن في 15 أبريل 2013 بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

10- مشروع قانون رقم 146.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية الأوربية بشأن ممارسة حقوق الأطفال، الموقعة في ستراسبورغ في 25 يناير 1996، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

11- مشروع قانون رقم 21.13 يوافق بموجبه على الاتفاقية الإقليمية حول قواعد المنشأ التفضيلية الأورومتوسطية، الموقعة ببروكسيل في 18 أبريل 2012، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

12- مشروع قانون رقم 126.13 يوافق بموجبه على البروتوكول الموقع ببروكسيل في 18 نوفمبر 2013 بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي والمحدد لإمكانية الصيد والمقابل المالي المنصوص عليها في اتفاق الشراكة في مجال الصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

13- مشروع قانون رقم 98.13 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للاتحاد العربي للمحميات الطبيعية، الموافق عليه من طرف مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بالقاهرة في 10 مارس 2012، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

14- مشروع قانون رقم 148.12 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوربا حول حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، الموقعة بلانزروت في 25 أكتوبر 2007، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

15- مشروع قانون رقم 147.12 يوافق بموجبه على اتفاقية بشأن العلاقة الشخصية للطفل (مجلس أوربا)، الموقعة بستراسبورغ في 15 ماي 2003، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

16- مشروع قانون رقم 64.13 يوافق بموجبه على المعاهدة المنقحة لإنشاء "تجمع دول الساحل والصحراء"، الموقعة بأنجينا في 16 فبراير 2013، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

17- مشروع قانون رقم 29.13 يوافق بموجبه على معاهدة بيجين بشأن أداء السمعي البصري، المعتمدة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال المؤتمر الدبلوماسي المنعقد ببيكين من 20 إلى 26 يونيو 2012، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

18- مشروع قانون رقم 136.12 يوافق بموجبه على اتفاقية الجرائم المعلوماتية، الموقعة ببودابست في 23 نوفمبر 2001 وعلى البروتوكول

السيد عبد العظيم كروج، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية

والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا تم الشروع في إطار البرنامج الاستعجالي في تطبيق مقارنة تربوية التي تسمى "بيداغوجيا الإدماج"، هاذ "بيداغوجيا الإدماج"، هي كنعتمد أساسا على مفهوم إدماج التعلّات والمكتسبات من خلال أنشطة تعليمية، تروم إكساب بطبيعة الحال كفايات تحيل على كل مجالات المعرفة المدرسية. أشنو المعنى ديال "بيداغوجيا الإدماج"؟ يعني كل ما يتعلم التلميذ والتلميذة كتحي واحد الوقت في إطار البرنامج الدراسي في السنة، باش كتشبتو هاذ المكتسبات وهاذ التعلّات عبر يعني أنشطة اللي كتمنح من إدماج كل هذه المعارف في إطار هذه الأنشطة، والتأكد أن هذه المعارف فعلا وصلت إلى التلاميذ. غير أن هذه التجربة عرفت فعلا مشكل وتعثر وتوقفت منذ سنتين تقريبا لعدة عوامل:

العامل الأول، وهو أن الظروف كانت غير مهيأة، لا طاقم المدرسين ولا من ناحية الديدكيتيك، كان ذاك الشي غير مهيأ، هذا من جهة. من جهة ثانية، كان مشكل كذلك ديال التكوين.

إذن، كانوا عدة عوامل اللي جعلت أن هاذ المقاربة التربوية يعني ما امشائش بعيد، هذا ما كيغنيش أن المنظومة التربوية مكتوفرش على نموذج بيداغوجي، المنظومة التربوية الحالية تتوفر فعلا على نموذج بيداغوجي، اللي كيرتكز على ثلاث محاور، وتكلمتم، السيد المستشار المحترم، على بعض المحاور:

المرتکز الأول، وهو كل ما يتعلق بالتربية على القيم، اهنايا كان أربع محاور:

- المحور الأول، هو الدين الإسلامي السمح؛

- الثاني، الهوية الحضارية للمغرب؛

- الثالث، قيم حقوق الإنسان؛

- والرابع، من طبيعة الحال كل ما يتعلق بقم المواطننة.

المرتکز الثاني اللي هو مهم جدا كذلك في النموذج التربوي ديال المنظومة الحالية، وهو تنمية الكفايات، يعني استعمال واحد العدد ديال البرامج الدراسية من أجل تنمية الكفايات لدى التلميذات والتلاميذ.

المرتکز الثالث اللي هو مهم جدا، كذلك التربية على الاختيار، يعني باش نجعلو هاذ الشباب ديالنا يقدروا يقوموا باختيارات، لا بالنسبة لحياتهم الشخصية ولا لحياتهم المهنية، إلى آخره.

إذن، هاذ النموذج التربوي هو منبثق عن الكتاب الأبيض اللي هو كذلك منبثق على الميثاق ديال التربية والتكوين.

- تكريس المواطنة الصالحة؛

- تنمية الوعي بالواجبات والحقوق؛

- ثم المعرفة وحب العلم، إلى غير ذلك.

وهذا فالجانب البيداغوجي ضمن نظامنا التربوي يجب أن يخضع للحاجيات المحددة للمجتمع المغربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة، والحاجيات الشخصية والدينية والروحية من جهة أخرى. لكن في هذا السياق شاهدنا اضطرابا لم يهدأ بعد، خاصة الانتقال البيداغوجي، لأننا كنا نعيش مرحلة ما يسمى بالتدريس الهادف، إلى التدريس بالكفايات كجيل ثاني، ثم إلى بيداغوجيا الإدماج والتي توقفت تقريبا هذي 3 سنوات، ولكن لم نجد بدائل لحد الساعة.

ولذلك، هاذ الاختلال نابع من الفلسفة والرؤية والتصورات المعتمدة، والتي لم تقدر في المحصلة العامة، السيد الوزير المحترم، حاجيات المتعلم وقدراته، طاقات الأطر التربوية وخبراتهم.

لقد قمنا بإنجاز برامج تعليمية ولم تعالج الاختلالات القائمة، ونذكر هنا، السيد الوزير، ميثاق التربية والتكوين، الكتاب الأبيض، أندية الإصلاح، لم تقدر أدوار المجالس الإدارية، الأكاديميات ومنجزات المجلس الأعلى للتعليم، إلى غير ذلك من الأمور التي جاءت، خاصة مجالس التدبير وكذلك مدرسة النجاح.

وهنا نساءل: أين الخلل؟ وأين يكمن؟

إننا نقول وبكل صراحة مسؤولية الجميع، من زاوية مسؤولية آباء وأولياء التلاميذ، مسؤولية الجهاز التربوي بكل مكوناته، مسؤولية كذلك جل النقابات التي لم تكتمف إلا بالمطالب الخبزية في الغالب، مسؤولية الوزارة من خلال ما تضع من برامج ومناهج، إلى غير ذلك.

ولهذا، لابد من الجانب ديال التحفيز وهو مسألة أساسية، وخاصة التعويضات ديال العالم القروي، كما هي مناسبة، السيد الوزير، كأسرة تعليمية، أن نترحم بالمناسبة على روح الأستاذة زهرة بولامي التي توفاهها الأجل المحتوم في حادثة سير هي ووالدها بتاليوين، إقليم تارودانت، بعدما نجا رضيعها في الرابعة من عمره، ماتت رحمها الله وهي تطرق أبواب النيابة كي تجد لها سكنا هي ورضيعها، ماتت بعد أن ظلت تطوف وهي تحلم بمسكن يحمي كرامتها ويحمي صغيرها ومن برد الثلج، لكن للأسف رحمة الله عليها.

وهذه المناسبة، نفتح الملفات الاجتماعية، وخاصة المتعلقة بالمرأة.

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الله يخليك، شكرا.

تفضل السيد الوزير.

المشكل...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

إذن غادي نكمل في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيد الوزير، اسمح لنا أننا عندما طرحنا هاذ السؤال، فطرحنا لأننا نشعر بأنه عندنا مشكل حقيقي في مجالنا التربوي، ولا يمكن أن نتعامل مع هاذ الإشكال بمحاولات تهدئة بعضنا البعض، هناك مشكل حقيقي ينبغي أن نتعاطى معه ونتعامل معه كحكومة، كبرلمان، كقوى في هاذ البلاد معنية بقضايا التعليم.

تعقيبى، السيد الوزير، هو في إطار ملاحظات:

الملاحظة الأولى، هو أن هاذ السؤال الآن هو مرتبط الآن بنوع من الغبش وعدم الوضوح في الساحة التعليمية، لا من طرف الإخوان المفتشين في إطار تأطيرهم للسادة الأساتذة، ولا فيما يتعلق بالسادة الأساتذة عندما كان عندنا الكتاب بالطبع ديال التربية والتكوين، الكتاب الأبيض، ثم من بعد البرنامج الاستعجالي، ثم في عهد الوزير السابق تم الإعلان على أنه برنامج فاشل وتم توقيف العمل به.

إذن، الآن نطلب منكم، السيد الوزير، أن تعطونا توضيح في هذا المجال، فعندما سألنا عن النموذج البيداغوجي الآن فذلك للساحة التعليمية التي تنتظر هذا الأمر.

القضية الثانية، السيد الوزير، كل المقاربات التي اتخذناها لحد الآن مع كامل الأسف هي معتمدة من مقاربات منهجية بيداغوجية فرنسية، واليوم فرنسا تصرخ، رجال التربية والتعليم في فرنسا الآن يقولون بأن النظام الفرنسي التعليمي وصل إلى الباب المسدود، ويجاولون اليوم أن يستفيدوا من النظام الأنجلوساكسوني.

وإذلك، السيد الوزير، نطرح هذه القضية الآن من أجل تداركها.

الملاحظة الثالثة، إلى سمحت لي، السيد الرئيس، بشكل سريع

الملاحظة الثالثة هو أن كل المقاربة...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، الله يخليك انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

أنا اللي ابغيت باش نكمل بالنسبة للسؤال اللي تطرح اللي هو مهم جدا حول المقاربة التربوية والنموذج البيداغوجي، اللي هو مهم جدا واللي خصو يمثل الهدف ديالنا وهو خص يكون عندنا واحد النموذج بيداغوجي، ويكون عندنا واحد البرامج يعني دراسية باش تمكن التلاميذ ماشي من الحفظ ديال المعلومات ولكن من الفهم، من تنمية الذكاء، من الانفتاح، من التشجيع على التفكير، إلى آخره.

مع الأسف هاذ المشكل اللي كيتطرح، واللي طرحته هو مهم جدا، ولكن ما كايبنش غير هو بوحده اللي كياثر على ضعف أداء المنظومة التربوية، هو مشكل شامل، فيه المشكل فعلا ديال المشكل البيداغوجي، فيه المشكل ديال البرامج، فيه مشكل طريقة التدريس، طريقة تلقين التعليلات، فيه مشكل كذلك ديال التأكد من جودة التعليلات، إلى آخره.

إذن، الآن نشغل على كل هاذ المشاكل باش يكون عندنا واحد الجواب اللي هو شمولي، ماشي غير نتكلفو بالمقاربة ونخليو الباقي وبطبيعة الحال الجودة ما غاديش تكون والنتائج ما غاديش تكون.

رقم واحد نعطيوه لكم اللي خرج غير في هاذ الأسابيع القليلة الماضية، التقرير ديال "اليونيسكو"، آخر تقرير، كيقول أن في الآخر ديال السنة الرابعة من التعليم الابتدائي 65% من التلميذات والتلاميذ حتى واحد فيهم ما كيغرف يكتب جملة صحيحة، إذن هذا يعني ماشي غير مشكل ديال البرامج ولا مشكل المناهج، هذا مشكل عميق جدا، والآن كنيشتغلو في إطار هاذ المقاربة الشمولية باش نتجاوبو مع كل هاذ المشاكل بطبيعة الحال كيف ما قلتو في إطار المقاربة التشاركية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التسيير الله يخليك، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

غير حتى لا يفهم المواطنون أننا تنازلنا عن الإحاطة، قررنا في ندوة الرؤساء اليوم بأن ما غاديش نديرو الإحاطة نظرا لتأخر الشروع في الجلسة، أما حقنا في الإحاطة ورفضنا للقرار الجائر للسيد رئيس الحكومة

الوزارة حرصت دائما طبعاً على تحسين هاذ البنية، على هاذ البنية الاستقبلية لهاذ المؤسسات، لأن ما نساوش خص المواطنين يعرفوا، انما كما كنتم ربما كنعرفوا بأن دور الشباب راه ماشي الوزارة اللي كنبينهم، دور الشباب كنبينهم الجماعات المحلية، المجالس المحلية، وكنفوتها للوزارة، الوزارة كنعجزها ومن خلال التجهيز أيضاً كنعسر على التأطير. عندنا اليوم إشكال، السيد المستشار، تحدثت على الماضي، فعلا كانت هاذ دور الشباب واحد الفضاء على التنشئة والدرية على قيم المواطنة، إلى آخره .

فقدنا هاذ المضمون اليوم، فقدناه لواحد المجموعة ديال الأسباب، ماشي فقط غير للتأطير، ربما حتى التأطير اللي خصو يكون اليوم، خصو يساير الوقت، لأن شباب اليوم ولات عندو اهتمامات اخرى، شباب اليوم كما ذكرت وجا يعني في السؤال ديالكم، أنه ولي منخرط في واحد الثورة رقية. إذن، احنا اليوم ولينا مطالبين أننا نقدمو واحد العرض، ماشي فقط غير من خلال بناء هاذ دور الشباب، اللي احنا كنعسرو على البناء ديالها واللي أهلنا فيها، ردينا اليوم تقريبا تقدر نقول لك ما يفوق واحد 220 دار شباب اللي ولات نموذجية، يعني فيها تجهيزات، إلى آخره.

ولكن، باقي ما كافيش ذاك الشي، باقي ما قدرناش نغريو شباب اليوم باش يرجع لذاك دور الشباب كما كان سابقا، لأن العرض خص نديرو فيه واحد المجهود كبير اللي فعلا خصو يكون استثمار في اتجاه ديال هاذ الثورة الرقية باش فعلا يكون عندهم حضور.

عندنا إشكال آخر، هو في التأطير، التأطير خصنا نعرفو، ولكن دابا اليوم احنا غنعقول لكم واحد القضية، ما ابغيتش كل خطرة نجي بنقى نسرد عليكم واحد الواقع اللي مرير، كنعحاول معكم ن فكر ونلقاو حلول.

اليوم، عندنا واحد المقاربة اللي ابغينا نلقاها تشاركية تشاورية مع فعاليات المجتمع المدني، اللي ابغينا نديرو معهم واحد التعاقد جديد لتدبير هاذ فضاءات الشباب، ما غنعقاش اسميتها غير دور الشباب، ابغيناها تكون فضاءات للشباب، لأنها غادي تكون فيها ماشي غير الأنشطة الفنية والثقافية، إلى آخره، بل ابغينا ندخلو فيها حتى الرياضة باش تكون كتر على السؤال اللي كاين ديال الوزارة أو على الراهنية أن الشباب ما كنعسويش فقط غير الأنشطة الثقافية، بل أيضاً حتى الرياضة، وتكون أيضاً حتى مجال للتنقيب، لما لا؟ إلى آخره.

اليوم، عندنا هاذ الإشكال، قلنا ابغينا ندخلو مع جمعيات المجتمع المدني في واحد التعاقد جديد وفق هاذ المقاربة التشاورية التشاركية باش تقدر جميع نعطيوا واحد العرض جديد.

اليوم، الإشكال الحقيقي عندنا الموارد البشرية كل سنة كنعقص لنا من الوزارة، ولكن هاذ الشي ماغاديش يخلينا دائماً نبقاوك كيف ما قلت في البداية، أننا كنعسترو في البكائية، اليوم ابغينا واحد المقاربة خلاقة، اللي كما كنعقول احنا خصكم تعاونونا فيها، السيد المستشار، وهنا فاش كنعقول

لازال قائم ومستمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وموضوعه إعادة تأهيل دور الشباب. الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، السيد الوزير، لعبت دور الشباب كمؤسسات وفضاءات تربية وترفيهية دورا هاما وأساسيا في التأطير وتربية الناشئة، إلا أننا، السيد الوزير المحترم، نسجل للأسف عدم استفادة هذه المؤسسات، خصوصا المتواجدة بالعالم القروي من الثورة التكنولوجية الحالية، كما نلاحظ كذلك غياب المؤطرين عن هذه الفضاءات، إما بسبب عدم تعيينهم أصلا أو بسبب الغياب المتكرر عن العمل.

ولهذا، السيد الوزير، نود مساءلتكم لتتوير الرأي العام الوطني عن الإستراتيجية بخصوص إعادة تأهيل دور الشباب لجعلها فضاءات حقيقية للتأطير والتربية.

كذلك نود معرفة تقييمكم لوضعية دور الشباب المتواجدة بالوسط القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد واين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر بداية السيد المستشار ومن خلاله الفريق الحركي المحترم على اهتمامهم بمؤسسات دور الشباب.

غير قبل ما نوصلو للانخراط في ثورة التكنولوجيا، إلى آخره، ابغيت نعطيكم غير واحد مجموعة ديال الأرقام، باش ردا على واحد الشطر مهم اللي جاء في السؤال ديالكم.

أولا، غير عدد دور الشباب وصل، خصكم تعرفوا بأنه وصل حاليا إلى 570 في المغرب، منها 328 بالوسط الحضري، و242 بالعالم القروي كتمثل نسبة 43% من مجموع دور الشباب ببلادنا.

ما يمكن نلحو فيه إلا - كما قلت- بهاذ المقاربة التشاركية، لأن ابغينا المجتمع المدني يدخل معنا في هاذ التوجه الجديد.

أيضا الجماعات المحلية، المجلس اليوم عنكم باش تعاوننا، لأن ما غيمكنش نبقاو دائما نكيو على الخصاص، احنا كنعرفو بأن واحد مجموعة الجماعات، حتى أنا رئيس جماعة، كنعرف بأن عندي فائض، عندي الناس اللي غادي تقدر نكون مثلا، وتقدر نلهم لدور الشباب، إلى قدرنا، وحا هذي تقطة ذكرناها وعاود كنعروها، إلى قدرنا كل جماعة جماعة تعطيني جوج ديال الأطر، إلى ما كانوش مناصب مالية نديرو لهم تكونين، وإلى كانت مناصب مالية وكان عندها هاذ النضج باش اليوم في الجماعات نبقاو نلخصو واحد جوج المناصب مالية لواحد إطار في الشباب وإطار في الرياضة، يكونوا خريجي المعهد، باش ما نبقاوش غير كنعرفو، فعلا غادي نلجيو ناس (des profils) اللي غادي يقدرنا يكونوا واحد التكوين اللي غادي يقدر يكون عالي، أولا غادي تقدرنا نمتصو هاذوك العاطلين اللي كنعرفو من ذوك المعاهد، وثانيا غادي تقدرنا نمتصو واحد الخدمة ديال القرب للمواطن، لأن احنا كرؤساء جماعات ربما الله يهدينا ما كنعفروش في هاذ الشي، ما عندهناش هاذ الشي، تكون عندهنا الجرأة وننعرفو بها، كنعفرو في (piste)، وكنفكرو في الساقية، كنعفرو في واحد المجموعة ديال الأشياء، ولكن هاذ الشي ديال الشباب يمكن باقي ما كانبش هاذ النضج فعلا باش تكون أولوية من الأولويات.

إذن، هنا كنعقول لك، اليوم إلى قدرنا نتعاونو في هاذ الشي، شوف راه غادي نظرو حتى نعيانو احنا كوزارة، راه إلى ما كانش التعاون على مستوى المجلس المحلية، وفي إطار المجتمع المدني، هذا هو المغرب الجديد، اللي كنعقول بأنه كين فيه هاذ المقاربة التشاركية، نحن شركاء في المجتمع، طبعا غادي نكونو شركاء في التوجه، وشركاء أيضا في القرار، السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الصحة حول الخصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية في المناطق القروية.
الكلمة للتجمع الوطني للأحرار، السي المهاشي تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لنا البقين أن وزارة الصحة تقوم بمجهودات كبيرة من أجل الوصول إلى تمكين المواطنين من حقهم في العلاج ولوج المستشفيات والمراكز الصحية وتلقي الخدمات الطبية اللائقة والضرورية.

السيد المستشار، كنعحدث على المكاتب المنتخبة وعلى المكاتب المحلية، اللي فعلا عندها دور في التأطير، إلى تذكرتو...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو اللي فعلا ثار فيه واحد العدد ديال النقط اللي الوزارة بصدد إن شاء الله التحقيق ديالها، إلا أن، السيد الوزير، رغم هاذ الشي كلو اللي قلتو، ابغينا أشنا هو المضمون؟ ابغينا ننعرفو المضمون، وكنتمناو هاذ المضمون بمس التأهيل، وبجانب التأهيل نشوفو أشنا هو المضمون، لأن خصنا واحد الدور الشباب تكون هي قابلية لخلق الحياة، وكما قلتو أنها لا بد خصها هي تجذب الشباب وتكون المجاورة، لأن في الأصل دور الشباب اليوم كنعرفوها ما ابقاتش عندها نفس الوظيفة اللي كنتأديها في المستقبل، نظرا لغياب واحد العدد ديال الأجهزة والمعدات وهذا، ودور الشباب معروفة دائما أن هي المشتل لتوسيع واحد القاعدة ديال الممارسة الرياضية والثقافية.

من هذا كلو ابغينا ننعرفو، السيد الوزير، البرنامج ديالكم والإستراتيجية ديالكم، وابغينا ننعرفو ما هو المضمون؟ هذا هو أسباب النزول ديال السؤال ديالنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا.

في الأسبوع إن شاء الله، في نهاية هذا الشهر الجاري غادي تكون واحد الندوة اللي غادي نعطيها فيها، لأن دابا من بعد سنتين ديال التفكير، اليوم خصنا كحكومة مطالبين باش نعطي (le livrable)، الملموس، وغادي تكون واحد الندوة اللي غادي نعلنو على اليوم أشنو هما الإجراءات اللي غادي نمشيو فيها، واللي غادي تكون يعني ملموسة.

طيب، المسألة ديال المضمون، أيضا داخل في هاذ الإجراءات اللي كنعحدثو عليها، فعلا كين واحد التفكير شمولي اليوم باش غادي تقدرنا ننعرفو ونعطيها واحد المضمون جديد، ولكن هاذ المضمون الجديد، أنا كنعقولها وكنأكد عليها، كنعتمنى أنه فعلا يكون جذاب كما تفضلتو، ولكن راه

ثالثا، التقييمات نعطيك واحد الرقم، 2012 أكثر من 597 تعينوا من مهنيي الصحة في المجال القروي والمناطق البعيدة، 2013: 716، 597 لـ 716. وهذا أشنو تعني؟ تعني بأن الموارد البشرية اللي عندنا رغم قلتها، 67% ديال هاذ الموارد تتعين بأولوية للعالم القروي والمناطق النائية.

رابعا، كين واحد النقطة اللي مهمة جدا، واللي قمنا بها هاذ العام اللي داز، في أواخر سنة 2013، هي تعديل الدورية المتعلقة بالحركة الانتقالية بناء على تقسيم جغرافي جديد، وخاصة المناطق النائية والعالم القروي باش نشجعو هاذ الناس بهاذ الحركة الانتقالية باش...

كين واحد النقطة أخيرة، احنا تنوجدو فيها هي الشراكة اللي نايش عليها اشوية ديال الصداق، وإن شاء الله يوم الخميس... كين الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وخاصة نحن بصدد تنوجدو إعداد واحد المرسوم للساح المهني القطاع الصحي الخاص بالاستغلال في القطاع العام فين احنا محتاجين، وعلى حساب...

وأخيرا، تشجيع الموارد البشرية وتحفيزها من خلال بناء دور السكن في العالم القروي والمناطق النائية، تديرو على حساب الإمكانيات اللي عندنا.

حقيقة المجهودات، قلت، السيد المستشار المحترم، مجهودات تبقى محدودة، صحيح أن كل هذه التدابير غير كافية، لكننا تعملو تدريجيا على إجراء تدابير أخرى لتحسين الوضعية، وهاذ التدابير ما يسمحش الوقت غادي نرجع لها في التعقيب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السي المهاشي؟

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، وأكرر على أن كل ما ذكرناه في السؤال ليس سوى نقطة من بحر المشاكل التي يعيشها سكان هاته المناطق، فإلى جانب الخصاص في المجال الطبي وشبه الطبي هناك مشاكل أخرى مرتبطة بعدم توفر شروط العيش الضرورية، منها قلة المواد الغذائية وحطب التدفئة والأغطية والملابس والأحذية الخاصة بفصل الشتاء، وأحيانا نجد أسر تعيش على القليل من المواد الغذائية التي تم ادخارها سلفا، ولا تكفي لسد رمق كل أفراد الأسرة، وسوء التغذية.

هذا، السيد الوزير، يساهم في تدهور صحة المواطنين، وخصوصا الحوامل والأطباء وكبار السن، السيد الوزير،

غالبا ما نجد مستوصفا أو مركزا صحيا قائما، لا نجد أطباء وممرضين، هذا ما نعاينه بإقليم خنيفرة، لحقاش هاذ الإقليم إقليم جبلي، على سبيل المثال كالمستشفى المحلي بالجماعة الحضرية اميرت، اللي هو تنشكروكم على

إلا أن مجهودات الوزارة تبقى محدودة من خلال الإمكانيات المتوفرة، سواء المادية أو البشرية، ونحن نحاول أن نثير الاهتمام إلى الخصاص الموجود في الأطر الطبية وشبه الطبية بالمناطق القروية، وخصوصا الجبلية منها، والتي تعرف في هذا الفصل انتشار العديد من الأمراض التي تصيب في الغالب النساء والأطفال والشيوخ، وقد تؤدي إلى وفيات في حالة عدم تلقي العلاجات الضرورية.

سؤالا، السيد الوزير المحترم، يتعلق بإستراتيجية الوزارة من أجل الحد من إشكال الخصاص الحاصل في الأطر الطبية وشبه الطبية بالعالم القروي عموما والمناطق الجبلية على وجه الخصوص.

كذلك نثير انتباهكم أن في بعض المراكز التي عيتم فيها أطر أطباء مختصين وممرضين، في هاذ السنة هذي، لم تقوموا بتوفير التجهيزات الطبية اللازمة، مما يجعل هذه التقييمات لا يستفيد منها المواطنون، يكون طبيب مختص، ها هو معين، درنا لك خاطر، ها هو عيناه، ولكن راه ما عندو حتى شي حاجة، جالس تما، ولدنا عدة حالات إن شئتم، السيد الوزير المحترم، نمدكم بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا الشكر الجزيل لفريق التجمع الوطني للأحرار لطرحة لهذا السؤال. فأننا أتفق معكم، السيد المستشار المحترم، بخصوص ما جاء في سؤالكم بخصوص النقص الحاد في الموارد البشرية، وهذا مشكل هيكلية يهيم لا الوسط الحضري ولا القروي معا.

حل هاذ المشكل الخصاص الحاصل في الموارد البشرية على الصعيد الوطني كيعتمد واحد المبدأ الحل التدريجي، راه شرت له، فالوزارة تتبذل مجهودات كبيرة، لا الوزارة الحالية ولا الحكومات المتعاقبة، من خلال الرفع أولا من العدد ديال المناصب المالية، غير تنذكر أن إلى حدود 2011 أكبر عدد كان كيتعطى لوزارة الصحة من المناصب المالية هي 800، 2012 ودابا دزنا 2000، أكثر من 2300، والعام اللي داز -2013- 2300 زائد 1604 منصب مالي بالنسبة للمستشفيات الجامعية، هذا رقم كبير جدا، كين مجهود، غير كاف صحيح.

ثانيا، كين الرفع من الطاقة الاستيعابية لمعهد تكوين الأطر، في 2007 كانت الطاقة ديال معاهد تكوين الأطر حوالي 5600، 2012 دازت لـ 9900، يعني تزداد بحوالي 77%.

بالنسبة للمواطنين، ما حليناش كلشي، ما غاديشاي نخلو كلشي، ما غاديشاي نكذب عليك، ولكن كايين سياسة جريئة وشفافة باش نمشيو في هاذ الاتجاه.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه سبل التصدي لمخاطر الغلو والتطرف في الخطاب الديني.

الكلمة للسادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، السي التوزي.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تبعا للالتزامات الحكومية الواردة في برنامجها، والرامية إلى تعزيز الهوية المغربية من خلال صيانة مكانة المرجعية الإسلامية وتشجيع القيم الأخلاقية المرتبطة بها في إطار الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش والانفتاح، مع الاستمرار في دعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز مؤسسة العلماء، ودعم دورها تكوينيا وإدماجيا وإشراكيا، باعتبارها المؤسسة العاملة في مجال الدعوة والإرشاد والإصلاح في المجتمع.

وبناء على إحدى أهم مرتكزات سياسة تدبير الشأن الديني بالمملكة المغربية القائمة على مواجهة الغلو والتطرف، تخصيصا للمواطن المغربي سواء داخل الوطن أو خارجه، أي في المهجر، من آثارها السلبية.

لنا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لاسيما بعد تنامي الدعوات التكفيرية وظاهرة استغلال المساجد في الدعاية السياسية، في أفق تحصيل الشباب من استغلال الدخل والخارج ومواجهة النزعات الأصولية المتطرفة على ضوء وظيفة العلماء الأساسية المبنية على العمل الدائم على إشاعة الطمأنينة والسلام، ومحاربة التطرف والانغلاق والإرهاب، تخصيصا لبلادنا من الآفات المقيتة للغلو والتعصب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

الافتتاح ديالو، ولكن راه الأطباء مازال كايين الحصاص في الأطباء، غير المستشفى راه الحمد لله من أروع ما يكون، ولكن كايين الحصاص في الأطباء، وخصوصا خص طبيب جراح في هاذ المستشفى المحلي، وكايين بعض المراكز اللي هما قرايين للمنطقة الجبلية، كمثل أسول، المركز الصحي اللي في أسول، هاذو هما الحدود ديال الثلج لخنيفرة، هاذو هما اللي خصهم يكونوا فيهم ممرضين ويكون فيهم الدواء ويكون فيهم كلشي، كآسول وكسيدي يحيي أوسع، وككروشن، هاذو راه كلهم راه إلى طاح الثلج راه ما تيهبطوش للمدينة، راه ما عندهم منين يهبطوا للسيطار الإقليمي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شرت لواحد النقطة مهمة، ابغيت حتى أنا نأكد عليها، وأنا متفق، لأن ملي أشرت أنه هاذ المشاكل كايين نقص في الماء وفي الكهرباء وفي الألبسة، وهذا دائما تناكدها أمامكم، أن الإنسان المريض ماشي غير هو الإنسان اللي غير تياخذ الدواء، ماشي غير دائما الإنسان المغربي اللي خصوا يفتح، قلت خصك الجراح، ولكن كذلك المواطن المغربي اللي ما عندهوش الضو، اللي ما عندهوش الماء الصالح للشرب، اللي ما قاريش، هاذ المسائل كلها كنسى المحددات الاجتماعية للصحة، اللي كلنا مسؤولين عليها، لا وزارة الصحة، الطرق، لأن كان عندنا مستشفيات مبنية، ماشي... مبنية، أنه الناس اللي تيجيو لها في البادية اللي امشاو وتبناو تما أنه أقل من 2,5%، واش يعقل بنبو مستشفى باش يجيوه أقل من 2,5%، ولكن اعلاش ما تيجيوش؟ لأن كايين الثلوج، لأن ما كايينش الطريق، هاذ المسائل كلها، وهذا تتفهم حتى انت، السيد المستشار، بأن خصنا نمشيو تدريجيا، هاذ الشي ما يمكنش الوزارة تبني، تدير الماء، تدير الضو، تدير الطريق، تسكن الناس، يعني نتحاولو ما أمكن، هناك حكومة متكاملة ومتضامنة.

ثانيا، شرت أنه هاذ الإقليم ديالكم العزيز، أن درنا مستشفى جديد من أروع المستشفيات هو مستشفى اميرت، اللي تحل، اللي خصو الموارد البشرية، اللي خصك تعرف الموارد البشرية باقي ما تقسماش ديال هاذ العام، لأن هاذوك اللي تقسموا غير 15 يوم ديال (stage)، مازال إن شاء الله غتجي شي بركة تما.

ثالثا، وانت عارف هاذ الشي فيما يخص الشطر الثاني من المستشفى

ديال خنيفرة، احنا خدامين عليه بالدراسات، يعني هاذ المسائل كلها.

وثالثا، كايين شرت لبعض المراكز الصحية، غير نذكر، كحكومة 2012 لقينا 142 مركز صحي مغلق، لأن ما كايينش الموارد البشرية، لأن ما كايينش التجهيزات، دابا حلينا منهم 57، يعني تنظن هذا إشارة قوية

الدين، أن "أنظروا عن تأخذوا دينكم"، هذه هي المسألة التي ابغيت نقول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ السي التوزي.

المستشار السيد أحمد التوزي:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الواقع أشكركم، لأن كما قلت على أن الدين فيه الإنتاج وفيه الاستهلاك، المنتج والمستهلك والمواطن المغربي مع المستهلكين، وما غنذكره كمشاي، السيد الوزير، على أن المغرب عندو حظوة على أنه عندو إمارة المؤمنين، التي مكنتنا منذ قرون باش يبقى عندنا هاذ الدين، عندنا المذهب المالكي اللي كيدعي للوسطية والاعتدال، ولا يدعو إلى التطرف.

ولكن الإشكاليات راه قلتهم كاع، كاملين، السيد الوزير، على أن هناك من يستغل هاذ هامش الحرية لزراع البلبلة، ما كايش اللي كيزرع البلبلة، يزرع البلبلة عند المواطن، اعلاش؟ لأنه كيزرع البلبلة عند المواطن، لأن المؤسسة اللي هي داير مع مؤسسة إمارة المؤمنين هما العلماء، هما الأئمة في المساجد، إذن الإمام عندما يكون داخل المسجد ويلقي خطبة، هاذيك الخطبة في نظري تلقى باسم أمير المؤمنين، ولا يمكن ولا يسمح ولن يسمح، ما خصش نسمح أبدا لأي كان أن يتكلم في السياسة داخل المساجد، وأن يطعن في هذا الحزب أو ذاك الحزب، أو أن يشوه هذا أو ذاك، لا يمكن، لأن هاذ الشي غير كيدا بشوية، في الأخير غادي نحصلو فيه، لأن انظروا كما قلت، السيد الوزير، هاذ المناخ اللي كيعيش فيه العالم العربي الآن، امنين جا هاذ المناخ؟ تحل السرحم بشوية بشوية، وملي تحل السرحم كيصعب من بعد نسدوه.

وبالتالي، لا بد لكم، السيد الوزير، على أن الحكومة خصها ترد البال لهاذ الموضوع، أن لا تسمح للمساجد... دور المساجد معروف، ما يمكنش شي واحد يجي يستعمل المسجد لغرض ما، كيف ما كان هاذ الغرض. إذن، قلتو بأن البضاعة الفاسدة تحت سلطة القانون، إذن إلى كانت البضاعة فاسدة والبضاعة الفاسدة كثيرة جدا، يمكن نلقاؤكم غير تشوفوا، انظروا الشروط المبهوثة على اليوتوب، كيتعد بنادم، كنعقول واش احنا باقين في المغرب؟ إلى كنعشوف واحد العدد ديال الشروط، إلى كنعشوف هاذوك واحد العدد ديال الكتائب في الفيسبوك، ماذا نقول؟ كنعقول واش احنا في المغرب ولا في الشرق؟

راه قال جلالة الملك احنا عندنا علماء ديالنا، علماء ديالنا فين تداروا، دارتهم المدرسة والمدارس العتيقة، واتما مشكورين على كنعنو وراء هاذ القانون ديال المدارس العتيقة اللي لعبت واحد الدور كبير وأساسي للمحافظة على هوية البلاد، على هوية المملكة وعلى إسلام المغاربة، ماشي

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

أشكركم وفريقكم على السؤال، السؤال الذي يتكرر، وهو لا يستنفذ، لا ينفي، فيه ما ينتقال كثير.

غادي نتكلم معكم بواحد اللغة اللي ربما تقربنا من الموضوع أكثر، وتقرب حتى المواطنين والمواطنات، هي لغة المنتج والمستهلك، لأن الدين يطلب ويزود به من يستطيع من هو أهل لأن يزود به، فلذلك لغة البضاعة بين المنتج والمستهلك، وثلاثة ديال الحوايج هما اللي يمكن لنا نوصلو لهاذ الشي اللي كنتذكرو فيه، واللي احنا متفقين عليه.

أولا، أن لا تروج البضاعة الفاسدة في المساجد، لأن المساجد مجال مقدس، وهاذ المسألة كنعظن إلى انهنهاها وكنوقع فيها الهفوات اللي يمكن توقع بنسبة مئوية اللي يعني في السنة، احنا حامدين الله عليها، لأن الأئمة ديالنا والخطباء ملتزمين، وقطعوا أشواطا في هاذ الشي هذا في وسط هاذ الجو الملوث، الدولي والإقليمي إلى غير ذلك. إذن، قضية حياية المساجد من ترويج هاذ البضاعة.

ثانيا، توعية المستهلكين، باش؟ بواسطة المؤسسة العلمية اللي تذاكرتو عليها، بأمرين:

أولا، عدم ترك الفراغ لأن الناس محتاجين، كيخصك تعطيلهم، وإلا غادي يتقدم شي واحد آخر يعطيلهم.

ثانيا، العمل بهذي الدين في هاذ المسألة، لأن الدين ما خلانا في هاذ المسألة حارين، قال لنا، وما كنعغيش نقول الأثر نستشهد بها بنصوصها في هاذ المجلس هذا، أننا نطلبو الدين عند ماليه، لذلك كيخص يتوعاو المستهلكين، ما يطلبوش هاذ البضاعة عند من كان، ابحال واحد دايز واشرى أي بضاعة في السوق بلا ما يكون عندو (Patente)، كيمن أنه يوقع أنه يتسمم، يوقع ليه التسمم.

الحاجة الثالثة، هو أن البضاعة الممنوعة تحت طائلة القانون، إذا وصل التطرف للتحريض، وإلى وصل لواحد المسائل اللي هي كذا، راه القانون كيخصو يتمشى في هاذ القضية.

طبعاً، كابينين اللي كيستغلوا حرية التعبير في هاذ المسألة هذي في مجالات خارج المساجد، هاذو كنعقولو لهم بأن هاذ البلاد محمي فيها الدين، الغيرة ديالهم راه مكفينين، إلى ابغاو يساهمو ويبلغوا كما هو رسالة العلماء، يدخلوا في إطار عمل العلماء باش يبرؤوا الذمة ديالهم، خارج إطار العلماء راه كيشوشوا، وكيستغلوا هاذ الحرية ديال التعبير، وكيستغلوا هاذ الجو الملوث، ولكن المسألة الأساسية هي الوعي ديال المستهلك بناء على هدي

على تضريب مجموع المداخل دون الأخذ بعين الاعتبار المصاريف والتكاليف التي ترافق تحمل المعاق، وهو ما يمكن إدخاله ضمن انعدام العدالة الضريبية.

لذلك، نساتلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات الممكنة اتخاذها لتخفيف العبء على هاذ الشريحة من المجتمع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية على هذا السؤال، وأذكركم بأن مقتضيات المادة 56 من المدونة العامة للضرائب أوردت المعاشات ضمن دخول الأجور للدخول المعتبرة في رقعها الخاضعة للضريبة على الدخل، باعتبار أن الاقتطاعات فيما يتعلق بتأسيس المعاشات ورواتب التقاعد طوال الحياة الوظيفية للمتقاعد كانت تستفيد من الخصم عند احتساب الضريبة على الدخل، وتستفيد المعاشات كما أيضا في علمكم من تحديد صافي للمعاش المفروضة على الضريبة من خصم جزافي يصل إلى 55% فيما يتعلق بالمعاشات التي تفوق أو التي لا تفوق 14.000 درهم شهريا.

وتجدر الإشارة أيضا أن المعاشات التي تحصل عليها الأرامل تستفيد بدورها من التخفيض السالف الذكر كما كان عليه الأمر بالنسبة للمستفيد الأصلي من المعاش، إضافة إلى ذلك فالمعاشات التي لا تفوق 30.000 درهم سنويا، بعد الخصم المذكور، معفاة من الضريبة على الدخل بحكم القانون.

وإلى جانب كل هذا، وطبقا لمقتضيات المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالخصم برسم الأعباء العائلية، تنص على أن الأولاد المصابين بعاية تحول بينهم وبين كسب معيشتهم بأنفسهم لا يسري عليهم شرط السن المحدد في 27 سنة، وبالتالي يمكن للخاضع للضريبة الذي يعوله مباشرة الاستفادة من الخصم المذكور دون اعتبار لسنهم.

وتبقى الفئات الهشة كما ذكرتم، السيد المستشار، من ضمن أولويات العمل الحكومي وأولويتنا داخل المؤسسات التشريعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟

تفضل السي أفرياط.

إسلام الشرق، إسلام المغاربة.

قال لك الحسن الثاني الله يرحمو، قال لك الشرق كيحي منو حاجة واحدة، كيحي منو الشرقي، ما كيحيش شي حاجة أخرى، كيحي الشرقي، اللي كيحضر...

السيد رئيس الجلسة:

والسي التويزي، شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

أظن أنني قربت من التشخيص الملموس الواضح لهذا المسألة هذي، فعلينا نعملو.

قضية يوتوب لا أحد ولا غيرو الناس ما يستهلكوهش، يعني يعرفوا أشنو يستهلكوا، وهاذ المسألة ما هياش احنا اللي غادي نقتحوها ولا نقولوها لهم، الدين يجرم أنك تستهلك واحد المسألة فاسدة، وخصك تعرف اشكون اللي كينج ميزان، اللي الله تعالى أمر به، واللي جا في الكتاب والسنة وتاخذو عليه.

لذلك، قضية الوعي، قضية تكثيف يعني العرض عن طريق العلماء، هذا شغلنا.

قضية المساجد هذي متفقين عليها، وما أظن شي واحد كان يمكن يستغل المساجد، واحنا على الحرص التام في هذه المسألة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية. السؤال الأول حول الضريبة على الدخل بالنسبة لمعاش ذوي الحقوق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

تعاني العديد من الأرامل من الحيف الذي يطالهن بسبب إخضاع تعويضات المعاش للتضريب، خاصة وكما تعلمون أن منهن من له أبناء معاقين، وينص القانون المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على زيادة 25% من التعويضات بالنسبة للمعاقين المحتملين من طرف الأرامل (les enfants handicapés à charge)، إلا أن المصالح الضريبية تعتمد

إستراتيجية لمحاربة الفساد والمفسدين، والتي التزمت بصدها الحكومة بتحقيق نقطتين إضافيتين في معدل النمو من خلال محاربة ومواجهة الفساد والمفسدين.

السيد الوزير،

إننا، في الفريق الاستقلالي، على يقين تام أن محاربة الفساد ومناهضة جميع أشكال الربع والإثراء غير المشروع هي عملية جد معقدة، وهي كل لا يتجزأ، ينبغي على الحكومة أن تمتلك فيها الإرادة القوية من خلال معالجتها بشكل شمولي بمبادرات جريئة ووفق إستراتيجية شمولية مندمجة دقيقة وواضحة المعالم.

لنا، نسائلكم، السيد الوزير:

من هم الأشخاص المتورطون في هذه الجرائم؟ وكم هي قيمة المبالغ المالية المهترية؟ وما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة في هذا الصدد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق المحترم على وضعه لهذا السؤال، طبعاً اللي عندو شق عام يتعلق بمحاربة الفساد، وما جاء في تدخلكم أن محاربة الفساد خصها تكون مسؤولية الجميع، حكومة وبرلماناً مجتمعاً، ولكن بالنسبة لتهريب الأموال هذا اللي غادي تنطرق لو، أولاً هذه الظاهرة ابغينا نأكد لكم أنها موجودة في معظم بلدان العالم، ما كاينش شي بلاد اللي ما فيهاش التهريب بطريقة أو بأخرى، التملص الضريبي... إلخ، والدليل على ذلك أن هناك المقتضى اللي جنبناه في قانون المالية راه 10 ديال الدول أوربية متقدمة قامت به ونجحت فيه، ماشي كلها، ولكن نجحت فيه.

ولهذا، بالنسبة لتهريب الأموال هناك طبعاً عمليات تقوم بها الحكومة وإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة، تتعلق عبر طبعاً مكتب الصرف وعبر مديرية الضرائب بمراقبة تداول أوراق البنك الأجنبية داخل المغرب، مراقبة التحويلات البنكية بين المغرب والخارج، مراقبة الأداءات بالنسبة لاستيراد السلع والخدمات، ومراقبة استرجاع محصول الصادرات.

طبعاً هاد الإجراء اللي جا ديال المساهمة الإبرائية في هاذ قانون المالية هو إجراء نعتقد أنه سيفتح باب المصالحة مع هاذ الناس اللي أخطؤوا إزاء القوانين ديال مكتب الصرف، ويمكن لي نقول لكم ونأكد لكم أنه الآن خرجت الدورية التطبيقية ديال هاذ المقتضى، وأنه تمت تعبئة كل البنوك بعد اجتماعات مطولة معهم، وأن البداية الآن هناك اهتمام داخل الأوساط

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

اسمحوا لي البداية أن أستغل هذه المناسبة لكي نثمن المبادرة التنسيقية بين المركزيات الثلاث، الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل، آمليين أن تشكل فرصة من أجل فرملة الهجوم على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى مكتسبات الطبقة العاملة.

أما فيما يتعلق بالسؤال، لا يعقل، السيد الوزير، أن يؤدي الأجر ضريبة على الدخل طيلة نشاطه المهني، وعندما يحال على التقاعد يستمر في الخصم من دخله كضريبة على الدخل.

ونحن نعلم على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مثلاً، بالنسبة للأجراء المؤمنين والذين لديهم أطفال معاقين يستفيدون من التعويضات العائلية مدى الحياة.

لذلك، اليوم هناك مشكل إنساني يجب أن تتعامل معه الحكومة في إطار العدالة الاجتماعية، لذلك فنحن نعتبر أنه يجب إنصاف هاته الشريحة من ذوي الحقوق، خاصة منهم الأرامل، حتى يتمكنوا من العيش الكريم هم وذوهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، ما كاينش تعقيب؟

إذن السؤال الثاني موضوعه محاربة تهريب الأموال ومكافحة الفساد. الفريق الاستقلالي، تفضل السي القاسمي.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لطالما اعتبرنا، في الفريق الاستقلالي، أن الفساد آفة يعيق النمو ويهدد الأمن ويزعزع الاستقرار، ويمس في العمق بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، ويهدر الموارد ويضر بالاقتصاد، ويحد من طموحات الملايين من المغاربة خاصة الفقراء والمحتاجين، وذلك في ظل غياب تام لآليات فعالة للمساءلة والمحاسبة ومنع الإفلات من العقاب.

وإذا كنا نستحسن من الحكومة جعل شعار تحقيق الحكامة المؤسساتية وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد ركيزة أساسية في برنامجها السياسي، غير أن ما تحقق لحد الآن يكشف وبالملموس عجز الحكومة عن الوفاء بالوعود التي التزمت بها في البرنامج الحكومي، وذلك لافتقادها لرؤية

أداروا ظهرهم للمغرب وهو في عز الأزمة وهربوا الأموال فخلقوا بها الثروة وخلقوا بها فرص ومناصب الشغل في بلدان تناصبنا العدا وتشوش على مساعينا لإيجاد حل نهائي لقضيتنا الوطنية.

كما لا يمكن أن نقبل أن تجعل الحكومة من هؤلاء أبطال على حساب مواطنين شرفاء، استثمروا في المغرب، واقتضوا من الأبنك، وساهموا في تنمية بلدكم كل في مجال تخصصه وعلى قدر إمكانياته.

إذن، السيد الوزير، صفوة القول، نحن في الفريق الاستقلالي مع استرجاع الأموال المهربة، ولكن في إطار مصالحة اقتصادية حقيقية.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير... وصافي أ مصطفى، وباراكا.

تفضل السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

كنديرو السياسة الإيجابية، ولكن اسمح لي ملي افتحت هاذ القوس ديال المقارنة بين هاذ المساهمة، وإن كانت هناك فارق كبير جدا، اسمحوا لي انت اللي اجبديته، بين هاذ المصالحة الاقتصادية والمصالحة السياسية، أنا ابغيت نذكركم، أن في المصالحة السياسية واش عمرنا اجبدا أساء؟ إلى كنا غنديرو مصالحة، خصنا مصالحة باش نطويو الصفحة، وهاذ المقتضى ابغيت نأكد لكم، السيد المستشار المحترم، فعلا هناك فوائد بالنسبة للاقتصاد، ولكن نعتبر أنه هناك فوائد أيضا بالنسبة لهاذ المعنيين، وهنا غادي نشوفو حسن النية، النية ديال الحكومة هي نية صادقة.

تتقول للحكومة تتغطي، واش هاذ الظاهرة ابدات هذي سنتين؟ هاذ الظاهرة راه ابدات منذ عشرات السنوات، واعلاش كايته هاذ الظاهرة؟ لأنه كين 837 مليار درهم هو حجم المبادلات بين المغرب والخارج، لا بد غيكون شي واحد ابغا يدير شي حاجة، يعني كين هاذ الشي كيتدار، هذي طبيعة الإنسان.

الآن هذي فرصة من ذهب باش أن هاذ الناس يتصالحوا مع أنفسهم ويتصالحوا مع وطنهم ويدخلوا ذيك الفيلسات باش أن الوطن يستافد منهم. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموجه على السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوعه افتتاح صندوق المقاصة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي، تفضل السي عداب الزغاري.

المعنية بهذا المقتضى، ونأمل أننا إن شاء الله غادي نجحو فيه لأنه الأساس ديال هاذ المقتضى هو الثقة، هو إعادة المصالحة.

ويمكن لي نأكد لكم من هاذ المنبر أنه راه هاذ الناس المعنيين ليست هناك نية مبيتة ولا شي هواجس أخرى للحكومة بقدر ما أنه نهدف كاملين أولا هاذ الناس هاذو باش يسويو الوضعية القانونية ديالهم، ثانيا هاذ التصاريح اللي غنديروا بالأصول ديالهم غتدخل ضمن الإحصائيات المتعلقة بالوضع المالي الخارجي، أنه ملي غيدخلوا هاذ افيلساتهم غادي تزكي الموجودات الخارجية ديال بلادنا، أنه هاذ المساهمة راه غادي تدخل لصندوق التماسك الاجتماعي اللي كنعرفوا الأهداف ديالو الاجتماعية.

ولهذا، نأمل جميعا أن ندعو بكل طمأنينة وبكل ثقة وحتى هاذ الشي ديال (la liste)، واللائحة راه ما كايته لا لائحة ولا جوج، وخا تكون هاذ اللائحة راه ما غنديروهاش لأنه القانون يضبط أن الأساس في نجاح هذه العملية هي السرية، كما هنا طبعاً المسؤولية ديال الأبنك لأن عندهم سرية المهنية، وابغيت نأكد لكم أن السرية ليس من باب التغطية على الفساد، ولكن السرية من باب أنه زرع الطمأنينة، وهذا نفس المسطرة التي اتبعت في هذه البلدان التي ذكرت، والتي قامت بهاذ الإجراء. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السيد المستشار مصطفى؟

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير.

الجواب ديالكم اللي وضحتو فيه واعترفو فيه بشي حوايج اللي متفق معك.

السيد الوزير، في جميع البلدان المسألة ديال المهربين كابين، ولكن في بلادنا واش كين شي نسبة ديال المعالجة؟ يعني باش نوضحو واش كين واحد، يعني تنحسو بشي حوايج اللي كتشجع، الحكومة كتشجع على التهريب، وسجلنا، السيد الوزير المحترم، احنا كغفرق استقلالي بعدم الارتياح للتناقض الصاروخي بخصوص هذا الموضوع.

جات في التصريحات ديالكم، السيد الوزير، قلتو بأن ما بين أيديكم حتى شي ملف، لكن كنعرفو السيد رئيس الحكومة يؤكد أن تحت يديه ملفات، وأنه على اطلاع تام على مضمون هذه الملفات، سواء تعلق الأمر بأساء أو أرقام، لكنه ينكر على المغاربة حقهم في الولوج للمعلومة ومعرفة مخالفتي قوانين الصرف والضريبة، وسأترك لك، السيد الوزير، إمكانية توصيف وتكييف موقف رئيس الحكومة، معناه التستر.

نحن نتفهم حرص الحكومة على ضمان موارد لتمويل الاقتصاد الوطني وتعزيز مداخل الخزينة العامة، لكن لا يمكن أن نقبل أن تجعل الحكومة ممن

انت كنعرف هاذ الشي، الحكومة... السيد المستشار المحترم، الحكومة غير مسؤولة على جدول الأعمال، ولكن أنا سبق لي هذي جوج ديال الأسابيع، جيت لهنا وتكلمت مطولا، ورديت على سبعة ديال الأسئلة ديال الفرق فيما يتعلق بصندوق المقاصة وبرنامج الإصلاح ديالها، إلى غير ذلك.

ما فيها باس نبقاو نتكلمو على هاذ الموضوع، لأنه هاذ الشي ضر بالاقتصاد الوطني، وضر التوازنات المالية ديال البلاد، ما غاديش نعاود نكرر نقول لكم أن في سنة 2012: 54 مليار ديال الدرهم اللي امشيات في صندوق المقاصة، يعني سنويا كتطيح لك 54 مليار، امين كتكون كندير الاستثمار، راه كيمكن الاستثمار في مدرسة كياخذ عام ونص، عامين. أما هذي سنويا كيمشي لك هاذ الشي.

الموضوع ديال السؤال كيتكلم على الإصلاح والشفافية فيما يتعلق بصندوق المقاصة، دخلنا عليه إصلاحات كبرى:

أولا، دخلنا ليه المعلومات، لأنه ما يمكنش نبقاو في عهد المعلومات و9 المليون ديال الناس في الأنترنت، احنا باقي ذاك الشي كنديره بخط اليد، ما قابطش هاذ الشي، في ظرف وجيز تحط النظام المعلوماتي باش كيمكن لنا نسيرو صندوق المقاصة.

اثنين، طلبنا بافتتاح، ودرنا عروض الأثمان، وراه تمت المصادقة على المؤسسات اللي غتدير افتتاحا لصندوق المقاصة.

ثلاثة، جا المجلس الأعلى ودار ملاحظات ديالو، ومن الحوايج اللي اخذينا بها في الملاحظات ديالو من حيث التسيير، هي هاذ الشي ديال المعلومات وضبط دخول المعلومات للحاسوب ديال المقاصة.

ضبطنا كذلك العملية في السكر، في الدقيق، في مواد المحروقات، لأنه الناس كتكلم بزاف على المواد المحروقات، لأنه هي اللي كتاكل 80% من صندوق المقاصة، ماشي كتاكلوا، كنصرفوها من ميزانية الشعب كيف قلت. ولذلك، لا بد نرجعو للطريق، كيقولوا الناس أنه خص إصلاح، إصلاح آس؟ هاذ صندوق المقاصة كندخل ليه مادة وكتخرج، أنا هيأت لأخة من أيام الاستعمار أشنا هي المواد اللي كانت فيهن وأشنا هي المواد اللي خرجت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السي الزغاري.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

يعني البرمجة فيها خير، لأنه، السيد الوزير، أعطيتم غير من مناسبة توضيحات في هاذ الشأن اللي خلات المغاربة يزيدوا يتمكنوا ويزيدوا يعرفوا المعلومات الكافية، وإلى جا متأخر هاذ السؤال آني فهو في الوقت ديالو.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

وجمنا إليكم هذا السؤال كسؤال آني منذ حوالي شهرين، وذلك عندما اطلعنا على تقارير تشير إلى أن أموال صندوق المقاصة لا تتم مراقبتها بشكل جيد وشفاف، وعلمنا بتبنيه المجلس الأعلى للحسابات لمخاطر عدم المراقبة، غير أنه لم تتم برمجة السؤال في حينه، ورغم ذلك فما زالت له آيته وراهنيته، لأن موضوع المقاصة هو موضوع الساعة، وموضوع حوار وطني، وضمنه يندرج هذا السؤال.

إننا نطرح عليكم، السيد الوزير، الجانب الآخر من موضوع المقاصة، موضوع كيفية الدعم، وليس الدعم في حد ذاته، والمواد التي تستفيد منه ونسبة الاستفادة.

موضوعنا يتعلق بكيفية تعويض الشركات المعنية بالمواد المدعمة، وضعف مراقبة التصريحات، وغياب التتبع الدقيق للأموال المقدمة لها، إنها أموال ضخمة، كما أكدتم مرارا، السيد الوزير، بكل صراحة.

السيد الوزير،

وهي أموال الشعب، وأنتم مؤتمنون عليها. لا نتحدث هنا عن استفادة أشخاص من دعم هم في غنى عنه، كما يقول بذلك الجميع، اليوم مع رفض الجميع في نفس الوقت لأي مس بالدعم، بل بأموال تقدم لشركات بمقادير أكثر مما تستحق الحصول عليه، وتبين من خلال المعطيات الأولية أن مجال المقاصة هو الآخر مجال الربح وكسب أموال ضخمة على حساب الخزينة العامة للدولة، وبالتالي مال الشعب.

فما الذي قتم به، السيد الوزير، لإيقاف التزيف؟ وما هي أهم خلاصات المجلس الأعلى للحسابات؟ وكيف تفاعلت مع هذه الخلاصات؟ وما هي التدابير التي اتخذتموها لحماية المال العام في هذا المجال؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضوا.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون

العامة والحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد النائب المحترم،

بسطنا المسطرة ديال تلقي الدعم (le virement) لـ (le compte)، ما كاينش آجي اتدي الشيك، واحد يكتب الشيك، لا آ سيدي (virement)، كلشي خاضع لـ (le virement) الآن.

اعتماد فاتورة موحدة مؤشر عليها من جميع المصالح المختصة كوثيقة أساسية للمراقبة بالخصوص في المواد النفطية، واتباع كنعرفوا اللي كتقرر فيها في المواد النفطية هي الديوانة، هي الجمارك، ولذلك ما كاينش شي دولة في دولة في دولة، هذا كيراقب على هذا، الجمارك كتحمل المسؤولية ديالها، والسيد وزير الاقتصاد والمالية خدامين جدي في هاذ الشي، إن شاء الله غادي نوصلو لنتائج مهمة اللي غادي تعود بالخير على بلادنا.

ولكن كيخص الناس يفهموا أن صندوق المقاصة كان فيه الزبدة، كان فيه السبما، كان فيه عدة أشياء، واحد النهار كتخرج منو هاذ الشي، أنا غنجيب لكم الحكومات، كل الحكومات أشنو هي المواد اللي خرجتها. ما فيها إصلاح شمولي، آش من إصلاح شمولي؟ دخلت تدعمها، خرجت تدعمها، ولكن غنجيب كل حكومة آش دارت من مواد اللي خرجت. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، ننقل للسؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية، حول آثار اتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد الوطني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

المملكة المغربية وقعت العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع مجموعة من الدول، سواء العربية أو الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية، كما يهدف المغرب اليوم إلى التوجه نحو إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع كندا ومع الدول الإفريقية في إطار افتتاح المغرب على محيطه الدولي والإقليمي في إطار التكتلات الاقتصادية التي بات يفرضها التوجه العالمي الذي يتجه نحو الافتتاح والعمولة.

الفريق الاشتراكي، السيد الوزير المحترم، يسألكم عن ما هي حصيلة هاته الاتفاقيات؟ مدى استفادة الاقتصاد الوطني منها؟ وهل بلادنا تملك كل الشروط الضرورية لمواجهة كل هذه الاتفاقيات حين دخولها حيز التنفيذ بشكل نهائي؟

اهضرتو، السيد الوزير، على الإصلاح والشفافية، واهضرتو على المعلومات، واهضرتو على الملاحظة ديال المجلس الأعلى، وعلى نسبة الأسد ديال المحروقات، هاذ الشي كلو، السيد الوزير، كنعرفو الثقل ديال 54 مليار في الاستثمار، إلى جينا غير نديروها مثلا في البني أو لا في منشآت ديال السولة أو لا في منشآت كيف ما كانت، اشحال تيخصها ديال المراقبة، ديال الصفقات وديال التبع وديال مكاتب الدراسات وديال... هذي خص تقريبا جيش باش يراقب 54 مليار إلى ابغينا نضرفوها في عام.

بالنسبة للاستثمارات، واهضرتو واحد النهار قلتو على الطرقات وعلى كذلك المستشفيات وكذا، لكن بالنسبة لصرف هاذ القدر هذا المهم اللي هو 54 مليار كان تقيم بطريقة تقليدية أو بطريقة عشوائية، هذا أعطى فرص لواحد المجموعة ديال حاشي واش يكونوا مغاربة وطنيين، هاذو تعطات لهم فرص اللي تيسمى الهمة، راك تتعرفوها في مراكز نعم سيدي، وقت الهمة، يعني جاتهم وقت الهمة وقالوا هاذو الناس اللي تيسروا راهم ما عارفين والو، هذي هي الوقت اللي غادي يمكن يتغناو فيها، وراهم اللي اهضر عليهم دابا السيد الوزير، راه هما اللي كانوا قاموا بالتهريب ديال الأموال، وهما اللي امشاو داروا استثمارات في الخارج، وهما اللي وقفت عليهم بلادهم ما لقاتهمش، لأنه كيقبلوا على الرج السريع.

إذن، احنا، السيد الوزير، الهدف ديالنا من طرح هذا السؤال هو التوضيح، هو المراقبة، هو التبع، هو النزاهة، هو اللي يدي شي حاجة يستحقها والباقي يبقى للشعب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

ابغيت، السيد الرئيس، إلى اسمحت لي ابغيت نستافد من هاذ الجلسة ونصلح واحد الرقم قلتو في التلفزيون في المناقشة ديال القناة الثانية، البوطا ما كندعموهاش بـ 24 مليار، كندعموها بـ 14 مليار، ومع الأسف حتى شي واحد ما نبني في ذاك الوقت، 14 مليار ديال درهم، حتى شي واحد ما نبني، ملي خرجت من البرنامج قال لي رئيس الحكومة أصحابي راه 14 المليار لأنه كيعقل على الأرقام.

اللي ابغيت نقول لك في الموضوع ديال الموازنة، التكوين كوننا لجنة وزارية من أجل إعادة النظر في تركيبة الأسعار ديال المواد النفطية، هاذ تركيبة الأسعار تصايبت في 2009، وعندها أسباب، احنا غادي نعيدو فيها النظر، اتخذنا قرارات في كل ملفات الدعم العالقة، لأنه عندنا مخلفات ديال 9 المليار، عاجنا هاذ الملفات، وغادي نعالجها كل القضايا المتعلقة بالصندوق.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

بداية، نشكر السيد المستشار المحترم عن الفريق الاشتراكي على تفضله بطرح هذا السؤال الهام، والذي يهم كل الفاعلين الاقتصاديين ببلادنا.

بالفعل، كما تفضلتم، السيد المستشار، أن بلادنا عقدت واحد المجموعة ديال اتفاقيات التبادل الحر، والتي كندخل في إطار سياسة الافتتاح اللي نهجتها بلادنا في مجال التجارة الخارجية منذ سنوات من أجل الافتتاح على الاقتصاد الدولي، والهادفة -كما تفضلتم- إلى تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية وتنويع وجهاتها، فضلا عن جلب الاستثمارات الأجنبية.

كما أود التأكيد لكم مرة أخرى أنه في إطار مواكبتنا المستمرة والمتواصلة لحصيلة هذه الاتفاقيات، يعني الآثار ديالها يتضح لنا أنه من خلال اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع شركائنا التجاريين قد أعطت واحد الدينامية جديدة للاستثمارات الخارجية، والتي عرفت قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة، إذ مرت من خمس الملايير درهم سنة 2002، إلى حوالي 32 مليار سنة 2012، الشيء الذي يبرز أهمية هاذ الاتفاقيات في استقطاب الاستثمارات سواء منها الأمريكية والأوروبية أو العربية، ونفس الشيء بالنسبة للصادرات المغربية نحو هذه الدول.

نؤكد لكم أن الصادرات ديالنا نحو المجموعة الأوروبية للتبادل الحر ارتفعت بـ 16% ملي ابدات اتفاقية الشراكة سنة 2000 إلى 2012، نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ المعدل السنوي للنمو لتلك الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2006 لـ 2012 حوالي 26%، نفس الشيء بالنسبة لدول اتفاقية أكاير والدول العربية.

لكن بالرغم من النتائج المحققة على أرض الواقع من وراء اتفاقيات التبادل الحر إلا أن الدراسة أكدت كذلك، اللي قمنا بها بتعاون مع بعض المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي، قد خلصت على أن اتفاقيات التبادل الحر غير كافية لتشجيع ولا لتنمية الصادرات، حيث يجب يعني تفعيل هاذوك الاستراتيجيات القطاعية اللي اعتمدها بلادنا منذ سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

هناك تعقيب؟ السي علمي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

أولا، السيد الوزير، نحن في الفريق الاشتراكي نخشى ما نخشاه أن تكون وضعية بلادنا في وضعية عقد إذعان يربط بين المملكة المغربية والدول المبرمة معها هذه الاتفاقيات، وهو ما يفرض على الحكومة المغربية أن تعتمد إلى تأهيل المقاولات المغربية، لأنه اليوم الإحصائيات المتداولة هو أن المقاولات المغربية غير مصنفة وغير مؤهلة لخوض غمار التعامل مع الدول الكبرى.

ثانيا، السيد الوزير، وأتم قلم درتو واحد التقييم، واحنا في تقديرنا ما عندناش معطيات مدققة، ولكن بأن النتائج هي متوسطة أو ضعيفة، وبالتالي احنا ننبه الحكومة، وأتم عضو في هاته الحكومة بأن بعض الإجراءات التي قد تتخذها الحكومة الحالية من شأنها أن تضرب القوة التنافسية لمقاولاتنا، ومن شأن ضرب المبدأ ديال التنافسية أن يضر بهاته الاتفاقيات ويجدوى هذه الاتفاقيات، وبالتالي غتكون نتائج ديالها جد متواضعة.

أما نحن، في الفريق الاشتراكي، مع مضمون هذه الاتفاقيات، ولكن مجهودات كبيرة وثقيلة تنتظر الحكومة من أجل الدفع مرة ثانية من أجل تأهيل المقاولات ديالنا حتى نستطيع أن نخوض غمار هاته الاتفاقيات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد أن أضيف لكي أطمئنكم على يعني مستقبل هذه الاتفاقيات وعلى كذلك مستقبل المقاولات ديالنا الوطنية، ابغيت نأكد على أنه باستثناء الاتفاقيات مع الدول العربية، كل الاتفاقيات اللي وقعت عليها المملكة المغربية تركز أساسا على تعامل غير المتوازي (C'est asymétrique)، بمعنى احنا كنبداو نصدرو ابتداء من السنة الأولى يعني بـ 0 كرسوم جمركية عكس الدول الأخرى اللي يكون يعني هاذ الإعفاء بتدرج على مدة ديال 10 سنوات. إذن، هاذي واحد الفرصة اللي المقاولات المغربية لكي تهيكل نفسها، وتستجيب لمتطلبات طبيعة الحال الأسواق الداخلية.

كذلك أطمئن السيد المستشار المحترم، ومن خلاله كل السيدات والسادة المستشارين والرأي العام، أن يعني بلادنا كتوفر على كل الشروط الضرورية لمواجهة هذه الاتفاقيات حين دخولها حيز التنفيذ، بمعنى كابين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أريد، السيد المستشار المحترم، أن أبين أن قانون المسطرة الجنائية في المادة 40 والمادة 49، المادة 40 بالنسبة لوكلاء الملك، المادة 49 بالنسبة للوكلاء العامون للملك، يأخذوا بثلاث آليات اشتغال مؤسسة النيابة العامة:

- الآلية الأولى هي المحاضر التي يتلقاها من له الحق في إنجاز المحاضر؛
 - الآلية الثانية هي الشكايات بالنسبة للأشخاص الذين يدعون وقوع جرائم، أضرار، وما إلى ذلك؛
 - الآلية الثالثة هي آلية الوشائيات، أقول الوشائيات، الوشائيات معناها أنها شكايات، لكنها لا تتضمن هوية من وضعها أو من ادعاها.
- إذن، قانون المسطرة الجنائية يقول بذلك، كيبقى ما هو المال الذي يعتمد بمناسبة تلقي النيابة العامة على المستويين، ما هو المال ديال هاذ النوع ديال الوثائق؟

الذي ينبغي أن نعلم جميعا وهو أن هناك قضاء النيابة العامة وهناك قضاء الحكم، قضاء النيابة العامة يتصرف ويتحرك بناء على مجرد الشك، الشك في أن هناك جريمة ما باش أنه يأمر بالبحث، ويمكن أن يؤسس على ذلك البحث إما المتابعة إذا قامت قرائن تقول بأن هناك ثمة جريمة وأن مرتكب الجريمة هو فلان أو إعلان أو الحفظ، بالنسبة للمحاكم إنها لا تقضي إلا باليقين، وحيثما كان هناك شك، فالشك يفسر لصالح المتهم.

وهنا أشير إلى مقتضيات الفصل 286 التي تؤكد على أن المحكمة إذا ارتأت أن الإثبات غير قائم، قضت بعدم المتابعة أو قضت بالبراءة، أشير هنا إلى مقتضيات الفصل 287 التي تقول بأن المحكمة لا تبني مقررها إلا بناء على حجج نوقشت أمامها، حضوريا وشفهيا.

أشير أيضا إلى أن المقتضيات التي جاءت في هذا الباب، التي هو الباب الخامس أو القسم الخامس من القانون الجنائي، جابت وسائل إثبات محددة، كإثبات عندنا المحاضر وحددت قيمتها في الجرح وفي الجنائيات، كإثبات عندنا الدليل الكتابي، وكإثبات عندنا شهادة الشهود، وعندنا الخبرة، وعندنا أيضا الاعتراف.

إذن، ينبغي أن نقول هنا بأنه ليس كل وشاية راها ينبغي الاعتداد بها والأخذ بها، وليس كل وشاية يمكن تركها وعدم اعتبارها.

شكرا.

آليات قانونية هي مثلا (des mesures de sauvegarde)، تدابير وقائية، وكإثبات تدابير كذلك ضد الإغراق (les mesures antidumping)، التي بلادنا اليوم ابدت كتنفعلها مع واحد العدد الدول. وباش نختم ابغيت نأكد لكم مستقبلا كل الاتفاقيات التي احنا مقبلين عليها، سنقوم بدراسات قبلية، اليوم راه احنا في الشطر الثاني أو مفاوضات السورة الثانية من اتفاقية التبادل الحر المعمق والشامل مع الإتحاد الأوربي، والحكومة الآن هي بصدد إعداد وربما في آخر الأسبوع سيتم الإعلان عن دراسة معمقة والآثار ديالها على الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير العدل والحريات حول الشكايات الكيدية.

الكلمة للسادة المستشارين من الفريق الدستوري لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تكاثرت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة، لها انعكاسات سلبية على مسار العدالة. إن ظاهرة الشكايات الكيدية المعلومة منها والمجهولة المصدر، فعلى الرغم من أن القانون الجنائي يعطي الحق للمتضرر بعد ثبوت براءته من متابعة صاحب الشكاية، فإن الشكاية المجهولة التي تضرر منها إداريون ومنتخبون وقضاة وأصحاب مسؤوليات أمنية، فإن هذا النوع من الشكايات يجرم المتضررين من مقتضيات القانون الجنائي التي تمنحه حق المطالبة بالتعويض.

السيد الوزير،

إن ارتفاع نسبة الاتهام الباطل تؤدي إلى تنامي مرض الخوف الاجتماعي، وتخلق أزمة انعدام الثقة، فعندما يتكاثر الاتهام الباطل، فهذا يدل على وجود انحراف يتنامى بشكل قوي في مجتمعا، يعني أن هناك خلل في المجتمع، فكلما زادت نسبة قبول الرسائل المجهولة الباطلة، كلما كانت عوامل آليات الخلل بارزة وواضحة.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن تصوركم كوزارة للعدل للحد من آثار الشكايات الكيدية لتقيدها قانونا بشروط تحمي الأشخاص من تعسفات باطلة يكون الهدف منها النيل من سمعتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الوزير على جوابكم، وبما أن جسم القضاء يشهد حركة دؤوبة من أجل إصلاحه، فإننا نأمل أن تعالج الحكومة مسألة الشكايات الكيدية التي تستخدمها مافيات الفساد لتصفية خصومهم من أجل الانتقام من أشخاص لم يسايروا مصالح لوبيات الفساد.

هناك خلاف فقهي حول الرسائل المجهولة، بين من يراها علامة صحية فرضتها حركة المجتمع، وبين من يعتبرها انتهاكا للحقوق، غير أن السؤال الجوهرى المطروح، لماذا يتم الاعتماد على رسائل مجهولة في وقت تتجاهل السلطات آلاف الشكاوى المسجلة من طرف أصحابها، أو تتباطأ في إجراء التحقيق فيها؟ ولماذا لا تحرك الجهات المختصة تحقيقات قضائية بناء على تحقيقات صحفية، تكشف تجاوزات قانونية وإدارية في عدة وزارات ومؤسسات، في وقت تتابع الصحافي وتطالبه بالبيئة والدليل رغم أن العمل الإعلامى مهمته الكشف على مواطن الفساد؟

علما أن جل الرسائل المجهولة أو الشكايات المجهولة الكيدية تحركها رغبات خفية وتوظف في حالة تصفية الحسابات والانتقام.

ولهذا، نتوجه إليكم، السيد الوزير، وأتم أدرى مني، أن تحريك المتابعة في حق المواطنين بناء على رسائل مجهولة يكلف المحاكم وقتا ثميناً، خاصة عندما تتبين عدم صحتها، دون الحديث عن ما تخلفه من آثار نفسية على المشتكى به وعلى أسرته، لأنه في نظر المجتمع بمجرد تحريك المسطرة في حقه فهو مذنب بالرغم من براءته.

وأختم قولي هذا، بسم الله الرحمن الرحيم " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَنذَرَكُمْ وَأَخِيذُوا بِذِكْرِ اللَّهِ الْعَظِيمِ فَاسِقٌ بَنِيًّا فَتَيَّبُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَمَالِهِ فَتُصِحُّوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِرِينَ " صدق الله العظيم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا لكم السيد المستشار لأنكم أوردتم قول الله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَنذَرَكُمْ وَأَخِيذُوا بِذِكْرِ اللَّهِ الْعَظِيمِ فَاسِقٌ بَنِيًّا فَتَيَّبُوا "، إذن الفاسق حينما يأتي بنياً، أو غير الفاسق حينما يأتي بنياً ينبغي التبين، إذن التبين يكون من خلال البحث والتحري في مدى صحة ما يدعي هذا الشخص سواء كان فاسقا أو غير فاسق، ومعلوم أن الأمر حينما يتعلق بوشاية فنحن لا نعلم الأهلية الأخلاقية لمن وجهها للنيابة العامة، فقد يكون هذا الذي قلتم وقد يكون غيره، المهم هو أن النيابة العامة مؤتمنة على الدعوى العمومية التي تتأسس على البحث والتحري في الجرائم، ولذلك كما قلت لا يمكن أبدا اعتماد الوشاية دائما، ولا يمكن أبدا إسقاط الوشاية دائما، لأن هناك -كما تفضلت- بعض لوبيات الفساد تستعمل الوشاية كألية من آليات الإيقاع ببعض الأبرياء، ولكن أيضا كإحدى ناس فضلاء، وكإحدى ناس غيورين على وطنهم وغيورين على أمنه وأمن المواطنين الذي يبلغون عن الجرائم بهذه الآلية.

المهم هو أن يكون هناك عندك نيابة عامة وهناك عندك شرطة وبعد ذلك عندك قضاء، مؤسسات تقوم بالتحري المطلوب والتميز الضروري بين ما هو حق وبين ما هو باطل، وهذا هو التبين الذي ذكرتم.

حينما تحدثتم، السيد المستشار، عما ينشر في الجرائد، أقول لك نتحرى في أكثر من مناسبة، قلنا هذا علانية، ولكن عمليا نتحرى في كل ما ينشر في الجرائد تقريبا، تقول شكايات دياب الناس مطلوب من النيابة العامة أن تقوم بالبحث في كل الشكايات التي تتلقاها، وأبما نقص في هذا الباب فهو تفریط.

تحدثون عن ما له علاقة بالإيقاع أو محاولة يعني تصفية الحسابات أو ما إلى ذلك، هذه الأشياء من أجلها وجد القضاء، سيدي، من أجلها وجد القضاء من أجل أن يميز بين الحقيقة من الباطل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أشكركم على مساهماتكم.

ورفعت الجلسة.